

## أضواء البيان

. @ 351 @ .

ولم يجعل واسطة بين إذنه في ذلك وبين الافتراء عليه . . .  
فمن كان عنده إذن من الله بتحريم هذا أو تحلياً فليعتمد على إذن الله في ذلك . . .  
ومن لم يكن عنده إذن من الله في ذلك فليحذر من الافتراء على الله . . .  
إذ لا واسطة بين الأمرين . . .  
ومعلوم أن العبرة بعموم لفظ الآية لا بخصوص سببها . . .  
فالذين يقولون من الجهلة المقلدين : هذا حلال وهذا حرام ، وهذا حكم الله ، طناً منهم أن  
أقوال الإمام الذي قلده تقوم مقام الكتاب والسنة وتغني عنهما . . .  
وإن ترك الكتاب والسنة والاكتفاء بأقوال من قلده أسلم لدينه أعمتهم ظلمات الجهل  
المتراكمة عن الحقائق حتى صاروا يقولون هذا . . .  
فهم كما ترى ، مع أن الإمام الذي قلده ، ما كان يتجرأ على مثل الذي تجرؤوا عليه ، لأن  
علمه يمنعه من ذلك . . .  
والله جل وعلا يقول : { قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا  
يَعْلَمُونَ إِنَّ زَنْجَمًا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ } . . .  
التنبيه الرابع .  
اعلم أن مما لا بد منه معرفة ، الفرق بين الاتباع والتقليد ، وأن محل الاتباع لا يجوز  
التقليد فيه بحال . . .  
وإيضاح ذلك : أن كل حكم ظهر دليلاً من كتاب الله ، أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو  
إجماع المسلمين ، لا يجوز فيه التقليد بحال . . .  
لأن كل اجتهاد يخالف النص ، فهو اجتهاد باطل ، ولا تقليد إلا في محل الاجتهاد . . .  
لأن نصوص الكتاب والسنة ، حاكمة على كل المجتهدين ، فليس لأحد منهم مخالفتها كائناً من  
كان . . .  
ولا يجوز التقليد فيما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً إذ لا أسوة في غير الحق . . .  
فليس فيما دلت عليه النصوص إلا الاتباع فقط . . .  
ولا اجتهاد ، ولا تقليد فيما دل عليه نص ، من كتاب أو سنة ، سالم من المعارض .